

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد/ رئيس اللجنة.

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

** يسعدني أن نلتقي بحضراتكم في افتتاح الدورة الثامنة

والخمسين للجنة المخدرات، هذا المحفل العالمي الهام الذي

يعبر بصدق عن حقيقة مفهوم التعاون الدولي في مواجهة

مشكلة المخدرات التي فرضت نفسها على هذا العالم

باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه شعوبه وحكوماته،

وأود أن أقدم شكر خاص للجنة المخدرات وأمانتها على كل

ما بذلوه من جهود موفقة في الإعداد لهذا الاجتماع.

** كما ينضم وفد بلادي للبيانين الذين ألقاهما كل من ممثل شيلي

الموقر نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وسعادة سفير دولة

ناميبيا الموقر نيابة عن المجموعة الإفريقية.

السادة الحضور

** بداية أود أن أؤكد علي التزام حكومة جمهورية مصر العربية بأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة عام 2009م.

** وأن حضورنا اليوم يعبر بصدق عن إصرار المجتمع الدولي علي مواصلة تعاونه ضد آفة المخدرات ... كما يؤكد الرغبة المخلصة لدي شعوبنا وحكوماتنا جميعاً في التوصل إلي آفاق أرحب ووسائل أنجح للحد من هذه المشكلة ... التي ما زالت تحتل مكاناً بارزاً وأولوية كبري بين أهم القضايا الوطنية والدولية في عالمنا المعاصر.

السادة الحضور

** لقد كانت مصر من أوائل الدول التي تنبعت إلي خطورة مشكلة المخدرات ، وكان لها شرف السبق علي

المستوي العالمي في إصدار أحد أقدم التشريعات التي تجرم زراعة واستيراد الحشيش في عام 1800م ، وإنشاء أول جهاز متخصص في أعمال مكافحة عام 1929م.

** كما شاركت مصر في وضع اللبنات الأولى لرقابة المجتمع الدولي علي المخدرات من خلال انضمامها إلي مختلف الإتفاقيات الدولية الصادرة في هذا الشأن، منذ معاهدة الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي عام 1912م وحتى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961م ، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971م ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية لعام 1988م.

** لقد أشارت المتغيرات التي لحقت بمشكلة المخدرات، والتطورات في مناهج مكافحتها عالمياً خلال العقدين الأخيرين، إلي تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء تعاضم حجم مشكلة المخدرات، كما أفصحت عن تحول منهجي يتجه

نحو المزيد من العمل الإستراتيجي الجماعي الرامي للتغلب علي المشكلة بمكافحة عرض المخدرات، وخفض الطلب غير المشروع.

** وإستشعاراً بخطورة المشكلة عالمياً وإقليمياً وما قد ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس علي المجتمع، تبنت مصر إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، تركز فيها علي محاور عدة تهدف إلي مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والتصدي لعمليات الجلب والتهرب، ومكافحة الزراعات المخدرة، وتصفية البؤر الإجرامية والقضاء علي علانية الاتجار، وتتبع الثروات غير المشروعة لكبار تجار ومهربي المخدرات، وإحكام الرقابة علي حركة السلائف والكيماويات والعقاقير الصيدلانية، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي من خلال المشاركة بكافة المؤتمرات الدولية والإقليمية، وإبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول العربية والأجنبية، مع

إيلاء اهتمام خاص بالنشاط التدريبي مستهدفةً تلبية احتياجات
المكافحة ومتطلباتها.

** ولقد روعي في هذه الإستراتيجية إيلاء عناية متكافئة
ومتوازنة لكل من جانبي مكافحة العرض وخفض الطلب ،
من خلال إنشاء المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان عام
1986م برئاسة السيدة وزيرة التضامن الاجتماعي وعضوية
كافة الوزارات المعنية لوضع السياسات العامة ونظم
المكافحة والعلاج ، فضلاً عن مسارعة الإدارة العامة
لمكافحة المخدرات بإنشاء قسم للاتصال بأجهزة خفض
الطلب، مهمته تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والأهلية
المعنية بخفض الطلب علي المخدرات.

** كما قام المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بإنشاء
صندوق لمكافحة الإدمان والتعاطي يهدف إلى وضع الخطة
الوطنية والسياسات العامة لمكافحة تعاطي وإدمان
المخدرات، فضلاً عن إنشاء مصحات ودور علاج للمدمنين
والمتعاطين، إضافة إلى التنسيق مع مصحات علاج الإدمان
والتعاطي.

** كما أن هناك تنسيق كامل داخل الدولة بين أجهزة إنفاذ القانون ووزارة الصحة في مجال مراقبة حركة المخدرات المشروعة وغير المشروعة، وكذلك مراقبة السلائف والكيماويات، إضافة إلى وضع السياسات الخاصة بعلاج المدمنين.

** وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بعالمية مشكلة المخدرات ومخاطرها وانعكاساتها علي المجتمعات والأفراد وباحتمية تعزيز التعاون الدولي القائم لتحجيمها .. وعياً بحقيقة عجز أي من دول وحكومات العالم مهما بلغت قوتها أو درجة تفوقها أن تواجه هذه الظاهرة منفردة , فان أجهزة مكافحة المخدرات المصرية خلال عام 2014م قامت ببذل العديد من الجهود في هذا الصدد أسفرت عن ما يلي:-

- ضبط كمية 19 طن من مخدر الحشيش علي متن مركبي صيد داخل المياه الإقليمية الإيطالية, بالتعاون مع الجانب الأمريكي والسلطات الإيطالية.
- ضبط كمية 28 طن من مخدر الحشيش علي متن سفينة تجارية بالتعاون مع السلطات الإيطالية.
- ضبط كمية 15 طن من مخدر الحشيش علي متن مركب صيد بالتعاون مع الجانب الأمريكي والسلطات الفرنسية والإيطالية.

- ضبط كمية 500 كجم من مخدر الكوكايين علي متن سفينة تجارية بالتعاون مع السلطات الأسبانية.

السادة الحضور

** ان الحكومة المصرية لا تألو جهداً في السعي إلي الحد من انتشار عقار الترامادول، وعلي الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها علي المستويين الوطني والدولي إلا أنه ما زال يشكل تهديداً خطيراً لأجهزة المكافحة نظراً لتدفق الشحنات غير المشروعة المهربة إلى داخل البلاد ، لذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية علي المستوى الدولي لتنظيم تداوله.

** وفي إطار متابعة أجهزة المكافحة المصرية لسوق الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومستجداته فقد رصدت ظهور مخدر جديد يسمى الفودو أو الأسبايسي والذي تزايد تعاطيه في أوساط الشباب مما دفع الحكومة المصرية إلى استصدار قرار بوضعه على الجداول الملحقة بقانون المخدرات المصري.

السادة الحضور ..

** يتضمن جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين مناقشة موضوعات حيوية وهامة في مجال مكافحة المخدرات، تجسد الرغبة في أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة مشكلة المخدرات والحد من خطورتها وصولاً إلى البحث عن آليات فاعلة وإرتياد آفاق جديدة في التعاون بما يحقق التنمية المستدامة لدول العالم كافة.

** وفيما يتعلق بالتحضيرات الخاصة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات المزمع عقدها في 2016، تؤكد جمهورية مصر العربية على النقاط التالية:

أولاً: أن اتفاقيات المخدرات الثلاث تمثل حجر الزاوية للنظام الدولي لمراقبة المخدرات، وأهمية التزام كافة الدول للامتثال لأحكام هذه الاتفاقيات وضمن تنفيذها على نحو فعال.

ثانياً: أن لكل منطقة جغرافية خصائصها وخبراتها وتحدياتها واحتياجاتها الخاصة عند تناول مشكلة المخدرات الدولية،

وهو الأمر الذي يستلزم توفير مساحة لعرض ذلك ليس فقط أثناء المناقشات العامة رفيعة المستوى بل أيضاً داخل مجموعات العمل المختلفة.

ثالثاً: أهمية تركيز الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات على تناول الجذور الرئيسية لمشكلة المخدرات لاسيما بالدول النامية، وهو الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي - دون أية شروط - لمساعدة تلك الدول على الاضطلاع بحقها في التنمية، بما في لك تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وفتح باب الاستثمارات إليها.

رابعاً: أهمية تركيز الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات على دعم دور التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية والجهود الوطنية الرامية لتحقيق الأهداف والغايات المرجو التوصل إليها والمنصوص عليها بالإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي حول استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية التي اعتمدت

عام 2009

خامساً: أهمية أن تتناول للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات مناقشة مسألة استخدام المواد التي لا تخضع للرقابة الدولية وتتعرض لإساءة الاستخدام في مناطق عديدة من العالم، لاسيما عقار الترامادول، بغية اتخاذ تدابير ملائمة تهدف إلى منع وتقليص الاستخدام غير الطبي لتلك المواد وإساءة استخدامها والاتجار فيها.

سادساً: أهمية احترام حقوق المجتمعات وحقوق المواطنين التي تتأثر سلباً بانتشار تعاطي المخدرات بها، وهو ما يؤدي إلى المزيد من العنف وانتشار الجريمة بهذه المجتمعات وبالتالي يؤثر على حقوق المواطنين بالعيش في أمان، وهو الأمر الذي يستلزم مكافحة فعالة للاتجار في المخدرات وتعاطيها لضمان سلامة تلك المجتمعات.

سابعاً: أهمية تعزيز التعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال إجراءات محددة وملموسة تكفل القضاء التام على عمليات التهريب الدولية للمخدرات وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الدول استناداً على مبدأ المسؤولية المشتركة

تولي جمهورية مصر العربية أهمية لانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات وكذا الجوانب التحضيرية له التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ، باعتبارها خطوة هامة للخروج بتوصيات عملية تساعد الدول الأعضاء على تحقيق الغايات المرجو التوصل إليها بحلول عام 2019.

** إننا علي يقين تام بأن الموضوعات التي يتناولها جدول أعمال الإجتماع والمناقشات سوف تمكن المشاركين من الوقوف علي الصعوبات والتحديات ، التي قد تتطلب المزيد من العمل الجماعي وتضافر الجهود المبذولة للوصول إلي توصيات فاعلة تهدف إلي مواجهة التحديات التي تواجه أجهزة مكافحة.

السادة الحضور ..

** إن أملنا المنشود في عالم خال من المخدرات، لن يتحقق بالجهود المنفردة مهما كانت فعاليتها، ولكن هذا الأمل يستلزم منا عملاً جماعياً مخلصاً من خلال الآليات التي أتاحتها لنا المواثيق الدولية.

** إنني علي يقين تام بأن هذا الإجتماع سوف يتوصل خلال
جلسات العمل إلي العديد من القرارات الفاعلة والمحقة لآمال
شعبنا نحو مستقبل أفضل خال من المخدرات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،